

تقييم مدى استيعاب سوق الأوراق المالية الجزائرية لمعايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي "SCF"

Investigate to what extent the assimilation of the international accounting standards by the Algerian stock market through the Financial Accounting System

تاريخ القبول 12/06/2016

تاريخ الارسال 22/03/2016

منصور الرجي
جامعة صفار – سلطنة عمان
dr.alraja@gmail.com

فكير سامية
جامعة بومرداس
fkirsamia@yahoo.fr

شيخي بلال
جامعة بومرداس
chikhibillal@yahoo.fr

الملخص

تمثل عملية تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي بمثابة ثورة ثقافية في الإطار المحاسبي الجزائري، وتحديا بالنسبة للمؤسسات للتكيف والتأقلم مع الواقع الجديد، وبالرغم مما يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يحققه من تأهيل للمؤسسات الجزائرية وإمكانية جلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتحسين وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية المساعدة في اتخاذ القرار الاستثماري.

ولما كانت المعلومة المحاسبية الأساس الذي من المفروض أن يعتمد عليه عند اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية، فتطبيق النظام المحاسبي المالي بعد توفير المقومات اللازمة لذلك سيكون له تأثير على تحسين نوعية وجودة هذه المعلومات، وذلك من خلال ما يقتضيه هذا النظام من ضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، وتطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية، خاصة ما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للشركات، حيث تعتبر هذه الأخيرة المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي تشجع وتجلب المستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ببعث الثقة في البيانات المالية لهذه الشركات والتقليل من درجة المخاطرة، وتقدير العائد المتوقع من الاستثمار في سوق الأوراق المالية. ولذا يجب تحسين نوعية هذه المعلومات، وهذا ما أدى إلى التأمل في تنشيط سوق الأوراق المالية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي SCF، إلا أن عملية تطبيقه على أرض الواقع جد صعبة نظر لخصائص الاقتصاد الجزائري من جهة، وصعوبة تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى كونها معايير معقدة لازال الكثير منها يعرف تعديلات وتحسينات، الأمر الذي يتطلب العمل على التخلص من هذه الصعوبات وتوفير المناخ المناسب لتطبيق هذا النظام بإتباع مجموعة من الإجراءات الضرورية.

الكلمات المفتاحية معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي، جودة المعلومات المحاسبية، سوق الأوراق المالية

Abstract

The Adoption of International Accounting Standards throughout the financial accounting system is represented as a cultural revolution in the Algerian accounting framework, and a challenge for organizations to adapt and adjust to the new reality. The financial accounting system may achieve: the rehabilitation of Algerian institutions, the possibility of bringing national and foreign investments, improving and enhancing the quality of information accounting and the financial assistance in the

investment's decision making.

Since the accounting information is the basis on which it is supposed to be relied on while making an investment choice in the stock market. The application of the accounting of the financial system after providing the necessary strengths may influence the improvement of this information system quality and that is through the need to comply with the requirements accounting disclosure, and the application of a set of accounting standards, particularly regarding the preparation and presentation of financial statements of the companies. These accounting standards are considered as the main source of the accounting information that encourage and bring the investor to take the decision to invest in the stock market, and feel confident in the financial statements of these companies as well as reduce the degree of risk, and estimate the expected return from investing in the stock market. So we must improve the quality of this information, and this is what led to meditate on the revitalization of the Algerian stock market after the adoption of the financial accounting system SCF, but its application is very difficult regarding the characteristics of the Algerian economy on one hand, and the difficulty of applying international accounting standards on the other hand as being complex standards. Those standards are still under several modifications in order to be improved. Therefore, hard word is required to get rid of these difficulties and provide a suitable environment for the application of this system following a set of necessary measures.

Keywords

International Accounting Standards By, Financial Accounting System, quality of information accounting, stock market.

مقدمة

تتوقف كفاءة سوق الأوراق المالية على مدى توفر المعلومات للمستثمرين من حيث سرعة تواجدها، وعدالة الاستفادة منها وتكاليف الحصول عليها، كما تساعد هذه المعلومات المستثمرين على اتخاذ قرارات بيع وشراء الأدوات المالية المختلفة لأن المعلومات تقيد في تحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للورقة المالية، فتوفر المعلومات المحاسبية يلعب دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق الأوراق المالية من حيث تحقيق التوازن بين العائد والخطر، وتخفيض درجة عدم التأكد المتعلقة بالاستثمار، ومن ثم زيادة حجم السوق وعدد المتعاملين فيه وحجم التعامل، ويؤدي ذلك في النهاية إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

تقييم مدى استيعاب سوق الأوراق المالية الجزائرية لمعايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي "SCF"

تعتبر التقارير والقوائم المالية وما توفره من معلومات مالية ومحاسبية الأساس الذي يعتمد عليه المستثمر عند اتخاذ قراراته الاستثمارية من قرار شراء، عدم التداول وقرار البيع، حيث يستعين بهذه المعلومات للقيام بنوعية خاصة من التحليلات قبل اختيار استثمار معين، تتمثل في كل من التحليل الأساسي والفني للأوراق المالية والذات يعتمدان على توفر المعلومات ولاسيما المحاسبية منها التي توفرها القوائم المالية، فالمعلومات المحاسبية تعتبر من أهم المعلومات التي يحتاج إليها المستثمر نظرا للدور الذي تلعبه في إظهار الوضعية المالية للشركات المصدرة للأوراق المالية وفي تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية. وهذا كان من بين أهم الدوافع التي أدت إلى ظهور ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية المسماة حاليا بالمعايير الدولية للتقارير المالية، وما أدى أيضا بالعديد من الدول حتى العربية منها إلى تبني هذه المعايير والافتداء بها والتي من بينها الجزائر.

إذ تمثل عملية تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي بمثابة ثورة ثقافية في الإطار المحاسبي الجزائري، وتحديا بالنسبة للمؤسسات للتكيف والتأقلم مع الواقع الجديد، وبالرغم مما يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يحققه من تأهيل للمؤسسات الجزائرية وإمكانية جلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتحسين وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية المساعدة في اتخاذ القرار الاستثماري إلا أن عملية تطبيقه على أرض الواقع جد صعبة نظر لخصائص الاقتصاد الجزائري من جهة، وصعوبة تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى كونها معايير معقدة لازال الكثير منها يعرف تعديلات وتحسينات.

وبناء على ما سبق جاءت إشكالية البحث كما يلي: ما مدى استيعاب الاقتصاد الجزائري لمعايير المحاسبة المالية؟ وما مدى الاستفادة منها في مجال تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية؟

أولاً: هل يشكل الاستثمار في سوق الأوراق المالية الجزائرية مشكل معلومات مالية ومحاسبية أم مشكل انعدام ثقافة الاستثمار

تواجه بورصة الجزائر جملة من المعوقات على مختلف الأصعدة سواء السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية إضافة إلى المعوقات المرتبطة بالجانب المالي والمحاسبي والتي سبق وأن تطرق إليها في محاور سابقة من مشروع البحث هذا، وبالرغم من كل الإصلاحات والمحاولات الرامية إلى مواجهة مختلف هذه المعوقات يبقى انعدام ثقافة الاستثمار لدى المواطن الجزائري العائق الأول الذي لا بد من مجابهته، والذي مرده الأسباب المادية:

1. محدودية عرض أدوات الاستثمار المالي

فلا شك ان اتساع وازدهار سوق الاوراق المالية يتطلب توفير عرض كاف من الأوراق المالية في كل من السوقين الأولي والثانوي، وهذا ما تتسم بهي سوق الأوراق المالية الجزائرية، ويعود ذلك على الأسباب الموالية:

- محدودية فرص الاستثمار المحلية بشكل عام بسبب ضيق وعدم انتعاش السوق المحلي.
- سيطرة الحكومة على نسبة عالية من اسهم الشركات وعدم طرحها للاكتتاب العام للجمهور.
- وجود قدر كبير من الإصدارات الحكومية لتمويل التنمية ولمواجهة العجز في الموازنة العامة.

2. ضعف او قصور المؤسسات المالية العاملة في مجال خدمة الأوراق المالية

وجود مثل هذه المؤسسات أمر ضروري لقيام سوق اوراق مالية نشطة نظرا للدور الذي تلعبه في الوساطة بين عرض السيولة والطلب عليها والترويج للأوراق المالية، وكذا ترشيد جمهور المدخرين للاستثمار في المؤسسات الناجحة¹، وهو ما تفتقر إليه سوق الاوراق المالية الجزائرية، إذ يقتصر دور الوساطة المالية على بعض البنوك التجارية فقط.

3. اندام الثقة في المعلومات المالية والمحاسبية التي تنشرها الشركات المحلية

والسبب في ذلك يعود إلى أوجه القصور التي كان يعاني منها الإطار المحاسبي في الجزائر، وسلطوية الشركات على المعلومات المالية والمحاسبية وعدم الإفصاح عنها بحجة السرية المهنية، فضلا عن التلاعب في بعض الأحيان، وهو ما أدى إلى صعوبة إيجاد نظام معلومات يضمن الشفافية اللازمة لمستعملي هذه المعلومات بالإضافة إلى صعوبة الحصول على هذه المعلومات، كل هذا يؤثر سلبا على اتخاذ القرار الاستثماري لدة المواطن الجزائري ما يجعله يتوجه لطرق الاستثمار التقليدية.

وعليه يعد إصلاح النظام المحاسبي الجزائري من خلال النظام المحاسبي المالي بمثابة فرصة ضرورية وهامة لا بد من الاستفادة منها في مجال تعزيز جودة وموثوقية المعلومات المالية والمحاسبية التي توفرها الشركات، فضلا عن توفيرها للجمهور العام، وذلك كنقطة هامة لاكتساب أمان وثقة الجمهور وجلبه لاتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية. فهل حقا سيكون لتطبيق النظام المحاسبي المالي دور في تنشيط سوق الاوراق المالية الجزائرية؟

¹ محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص: 71.

ثانياً: آثار وتحديات تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي SCF

كان لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF آثار إيجابية على الاقتصاد الجزائري، كما عرف ولازال يواجه العديد من الصعوبات والتحديات.

1. آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الاقتصاد الجزائري

سمح النظام المحاسبي المالي بإحداث العديد من الآثار على الاقتصاد الجزائري يذكر منها:

1.1.1. الأثر على النشاط المحاسبي: تغيير المرجع المحاسبي يعطي فرصة للمؤسسات لإعادة تنظيم معطياتها وإنتاج المعلومات المالية، وذلك بإعادة تنظيم مهنة المحاسبة وتقريب عناصر التسيير والتقارير المالية بالقوائم المالية. كما ينجر عنه بعض التغيرات التي تطرأ على القوائم والتقارير المالية، كما أن التطبيق بأثر رجعي لمبادئ وقواعد النظام يتطلب إدخال الأصول والخصوم الموافقة لتعريف وشروط التسجيل المحاسبي في الميزانية الافتتاحية مع استبعاد الأصول والخصوم المسجلة فيها في الحالة العكسية. وعلى عكس النظام المحاسبي السابق المبني على القيود القانونية والجبائية، فإن النظام المحاسبي المالي SCF يتقيد بالتسجيل وفق الميزات والحقائق الاقتصادية للمعاملات والأحداث استجابة لمتطلبات المستثمرين الذين يتطلعون لمعلومات تمتاز بالشفافية والمصادقية التي تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة. كما يسمح بجعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية، إضافة إلى تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم.¹

2.1. الأثر على المؤسسات الاقتصادية: يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالمعلومات المالية.

3.1. الأثر على نظام المعلومات: إعادة تنظيم الأنظمة السابقة كونها لا تتلاءم ومتطلبات المعايير الدولية، وضرورة العمل على اعتماد أنظمة معلومات وبرامج لتسهيل تكييف النظام الداخلي مع متطلبات المعايير الدولية.

4.1. الأثر على اتخاذ القرار الاستثماري: يسهل النظام المحاسبي المالي SCF مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من شفافية المعلومات التي تهم المستثمرين، مما يوفر للمؤسسات مصادر تمويل أخرى خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها استراتيجيات للاستثمار في الخارج بتقديمها المعلومة المطلوبة والمساندة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار، فتوفير المعلومة المحاسبية والمالية الموثوقة تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي. كما أنه يعطي أولوية للمستثمرين وذلك من خلال تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة، توضيح

¹ ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني-دراسة مقارنة-، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 18/17 جانفي 2010، ص: 08.

تقييم مدى استيعاب سوق الأوراق المالية الجزائرية لمعايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي "SCF"

المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعبات وخطر عدم التأكد.

5.1. ضرورة تنشيط بورصة الجزائر: من الآثار التي رافقت تبني النظام المحاسبي المالي هو ضرورة العمل على تنشيط سوق الأوراق المالية الجزائرية، وذلك نظرا لافتقار الاقتصاد الجزائري لسوق تمثل مرجعية في التقييم.

2. تحديد تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي SCF

من بين أهم الصعوبات التي واجهت تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF ما يلي:

1.2. عدم جاهزية المؤسسات الجزائرية: الاقتصاد الجزائري غير جاهز لتطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث يرى الكثير من خبراء المالية والمحاسبة من خلال تصريحات أدلوا بها أن الحكومة تسرعت كثيرا في تطبيق هذا النظام المعقد، الذي تطلب تطبيقه داخل الاتحاد الأوروبي خمسة (05) سنوات بدابة من سنة 2007، بعد الإعلان عنه سنة 2002 الرغم من الإمكانات الضخمة والخبرات التي يتوفر عليها الاقتصاد الأوروبي المنظم والقوي مقارنة مع الوضع الصعب الذي تعيشه المؤسسات الجزائرية.

كما أن الاقتصاد الجزائري والمؤسسات بشكل خاص تعيش واقعا ربما يكون عائقا أمام هذا النظام، وذلك بسبب عدم مقدرة العديد من المؤسسات الجزائرية الاقتصادية والمالية (البنوك وشركات التأمين) على تحمل نفقات التحول إلى هذا النظام لضخامة التكاليف وغياب الإستراتيجية والتخطيط السليم للدخول فيه، الأمر الذي ينجم عنه مشاكل في التسيير وتعطل المؤسسات، إضافة إلى ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية باعتبار أن نظام المحاسبة المالية نظام متطور يعتمد على عناصر تكنولوجيا خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال¹. فضلا عن التعود على الممارسة المحاسبية وفق النظام المحاسبي القديم (PCN)، الذي تأصل وتجزر في المؤسسات الوطنية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين وبالتالي من الصعب التخلي عنه وهو ما طرح مشكل كيفية تمكن هذه المؤسسات من تغيير أنظمتها بين عشية وضحاها.

إضافة إلى عدم تحمل المؤسسات الجزائرية لتكاليف الانتقال والتحول إلى هذا النظام إذ تعتبر تكاليف الانتقال ذات قيمة كبيرة، والتي تكون حسب طبيعة المؤسسة وأنظمة المعلومات المعمول بها، ويمكن أن تتمثل عناصر التكلفة فيما يلي:²

- تكلفة اهتلاك معايير المحاسبة الجديدة المطبقة في النظام المحاسبي المالي الجديد (مثل مصاريف التكوين...الخ).

¹ كنوش عبد القادر، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مقال ضمن مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص: 308.

² Samir Merouani; Le projet du nouveau system comptable algérien anticiper et préparer le passage. Mémoire en science de gestion, ESC, Alger, 2007/2008, p: 122.

- تكلفة إعداد القوائم المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة عن أول تطبيق لها.
- تكلفة الاتصال المتعلقة بالدورة السابقة.

2.2. عدم ترابط النظام المحاسبي المالي الجديد بتعديلات القانون التجاري من جهة والنظام الجبائي من جهة أخرى: فيلاحظ انفصال وتباعد بين القوانين والقواعد الجبائية وقواعد النظام المحاسبي المالي، وكمثال عن ذلك الإطار المفاهيمي الذي يختلف كثيرا عن المبادئ المحاسبية الجزائرية والبعيد عن النظرة التشريعية الجزائرية كهيمنة مبدأ أولوية المضمون الاقتصادي على الشكل القانوني. وإذا أخذنا مثال تسجيل قرض الإيجار في الأصول وإدراج الاهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام فإن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الاهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط، كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75 % من رأس مالها الاجتماعي، غير أن النظام المحاسبي المالي يعتبره عنصرا هامشيا، فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مواصلة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.

3.2. غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعلومة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا¹، كما أن المعايير المحاسبية الدولية صممت أساسا للتطبيق في المؤسسات الكبيرة التي تنشط في البورصة والحاضرة في الأسواق المالية العالمية، وهو وما لا يتوفر في حالة بورصة الجزائر التي تتميز بقلّة المؤسسات المدرجة فيها فضلا عن صغر هذه الأخيرة.

4.2. قلّة الموارد البشرية المؤهلة: تعاني الجزائر من قلّة الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق النظام المحاسبي الجديد وذلك بسبب ضعف الخبرة والتأطير، الأمر الذي يتجلى فيما يلي:

- عدم اعتماد هذا النظام في المراكز التدريبية لحد الآن مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيقه.
- عدم وجود مراكز متخصصة لتدريس هذا النظام، وتكوين خبراء محاسبين ومحاسبين وفقا للمعايير المحاسبية الجديدة.
- قلّة الخبراء المشرفين على تعليم هذا النظام، وعدم تكوين إدارات المؤسسة وإشراكهم في وضع قواعد تطبيقه.

5.2. الأزمة المالية العالمية: قد أثارت الأزمة المالية العالمية العديد من المخاوف والشكوك حول نجاعة معايير المحاسبة الدولية مما ينجم عنه التردد في تطبيقها، وذلك كون الأسباب الحقيقية للأزمة المالية العالمية هي الممارسات الخاطئة لاستخدام المعايير

¹ نور الدين مزياي، أهمية تطبيق SCF لمتطلبات المعايير الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، مداخل في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2009، ص: 22.

تقييم مدى استيعاب سوق الأوراق المالية الجزائرية لمعايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي "SCF"

المحاسبية الدولية التي استخدمتها الشركات العملاقة وخاصة منها الأمريكية للتلاعب في الأرباح وتضخيم الأصول والقيام بالممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض التي حدثت في الوم¹. وبالتالي تطلب الأمر إعادة النظر باستمرار في هذه المعايير وتعديلها والتطرق لمعايير جديدة، مما يصعب عملية مواكبة المؤسسات الوطنية لهذه التعديلات.

فرغم الأمل الكبير المعلق على تبني هذا النظام في تحسين العمل المحاسبي ونوعية المعلومة المحاسبية والمالية، وتنشيط سوق الأوراق المالية إلا أن الصعوبات والمشاكل السابقة الذكر تشكل عقبات تصعب عملية استيعاب هذا النظام من طرف الاقتصاد الجزائري، ومن ثم من طرف سوق الأوراق المالية. خاصة مع الخصائص التي يتميز بها هذا الاقتصاد والتي يذكر منها:

- غياب الشفافية والفاعلية في تمويل الاستثمارات في القطاع المصرفي.
- وضع شبه ضبابي بالنسبة للمستثمر المرغوب به سواء الوطني أو الأجنبي.
- غياب أسواق متخصصة، تستعمل أسعارها كمرجعية للتقييم.
- غياب البورصة التي تعتبر الواجهة التي تعكس السياسات والاستراتيجيات المالية للمؤسسات وتحكم لها أو عليها.

6.2. عدم مواكبة النظام المحاسبي المالي للتطورات والتعديلات الطارئة على معايير المحاسبة الدولية: حيث عرفت الآونة الأخيرة خاصة منذ سنة 2011 العديد من معايير المحاسبة الدولية تعديلات كثيرة، كما تم حذف بعض المعايير وإصدار معايير جديدة وذلك بعد الانتقادات التي عرفتتها هذه الأخيرة وتلبية للتطورات الاقتصادية الحاصلة، في حين يعتبر النظام المحاسبي المالي في معزل عن هذه التطورات ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على تشجيع قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية الجزائرية.

ولما كانت المعلومة المحاسبية الأساس الذي من المفروض أن يعتمد عليه عند اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية، فتطبيق النظام المحاسبي المالي بعد توفير المقومات اللازمة لذلك سيكون له تأثير على تحسين نوعية وجودة هذه المعلومات، وذلك من خلال ما يقتضيه هذا النظام من ضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، وتطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية، منها ما يتعلق بالقوائم المالية والإفصاحات الواردة في كل واحدة منها سواء منها القوائم المالية السنوية أو المرحلية أو القطاعية، أو ما يتعلق منها بالسياسات والتقديرات المحاسبية والتغييرات التي تطرأ عليها، أو ما يتناول منها الإفصاحات عن الأطراف ذوي العلاقة، وكذا ما يتعلق منها بتقييم وقياس والإفصاح

¹ حسن عبد الكريم سلوم - بتول محمد نوري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات، الفرص والأفاق المنعقد في جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام 10-11 نوفمبر 2009، ص: 2-3.

تقييم مدى استيعاب سوق الأوراق المالية الجزائرية لمعايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي "SCF"

عن مختلف الأدوات المالية، كل ذلك من شأنه تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية التي تصدرها الشركات، ما يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المحاسبية التي تعرضها هذه الأخيرة، كما يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بقرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وبالتالي ما يسمح بتنشيط وزيادة الطلب على الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية ونشر ثقافة الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

الجدول رقم 01: أداء بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2015

بورصة الجزائر	ديسمبر 2010	ديسمبر 2011	ديسمبر 2012	ديسمبر 2013	ديسمبر 2014	جان 2015
عدد الشركات المدرجة في البورصة	2	2	2	2	2	2
القيمة السوقية						
- بالدينار الجزائري (مليون)	7,900	10,181	10,041	9,989	9,735	9,780
- بالدولار الأمريكي (مليون)	106,1	135,6	127,2	124,7	110,7	98,7
أحجام التداول						
- بالدينار الجزائري (آلف)	3,435	46,020	7,365	20,896	18,866	19,632
- بالدولار الأمريكي (آلف)	46,1	613	93,2	263,4	214,5	198
- عدد الأسهم المتداولة (آلف)	7,4	80,9	14,6	34,3	33,5	33,3
- عدد أيام التداول	25	25	8	24	24	24
- متوسط تداول يومي (آلف)	1,8	24,52	11,65	10,98	8,94	8,25
- معدل دوران السهم (%)	0,04	0,45	0,07	0,21	0,19	0,20
الإصدارات الأولية						
- عدد الإصدارات				-		
- قيمة الإصدارات (مليون دولار)				-		
المؤشرات المحلية						
- مؤشر بورصة الجزائر				-		
- نسبة التغير في المؤشر (%)				-		
- مضاعف السعر إلى العائد				0,0		
- مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية				0,0		
- الربح (%)				0,0		
مؤشر صندوق النقد العربي						
- عدد الشركات المدرجة في المؤشر	2	2	2	2	2	2
- القيمة السوقية (مليون دولار)	106,1	125,2	127,2	124,7	110,7	98,7
- مؤشر أسعار عام 2002=100	74,4	94,8	90,3	90,2	80,8	71,7
- التغير في مؤشر الأسعار (%)	6,2	1-	0,1	3,2	5,3-	5,5-

المصدر: صندوق النقد العربي، نشرات فصلية متوفرة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.amf.org.ae>

ولكن بالرغم من مرور ما يقارب خمسة سنوات على تطبيق النظام المحاسبي المالي لم نلتمس أي انعكاسات أو تطورات في أداء بورصة الجزائر، سواء من حيث عدد الشركات المدرجة فيها، معدل التداول أو القيمة السوقية لها. وسيتم فيما يلي استعراض أداء بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2015، أي خلال الفترة التي رافقت تطبيق النظام المحاسبي المالي، لمعرفة ما إذا كان لتطبيق هذا النظام آثار إيجابية على أداء هذه البورصة وتنشيطها.

ولتحقيق للاستفادة من مزايا اعتماد النظام المحاسبي المالي في مجال تنشيط وتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، فإنه تقترح مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تدعم استيعاب الاقتصاد الجزائري ومؤسساته لتطبيقات هذا النظام من جهة، وكسب ثقة المستثمر في مخرجات هذا النظام من جهة أخرى، ويمكن حصر هذه المقترحات فيما يلي:

-تكوين وتأهيل الإطار في المحاسبة وفق المعايير المحاسبية الدولية المعروفة حالياً بالمعايير الدولية للتقارير المالية بشكل مستمر وتوزيعهم على المؤسسات الوطنية خاصة منها الشركات المسعرة في البورصة أو الشركات الكبرى.

-التواصل مع التطورات والمستجدات التي تأتي بها المعايير المحاسبية الدولية، نظراً للتعديلات المستمرة التي تطرأ على هذه المعايير، والتي تغيرت تسميتها إلى المعايير

تقييم مدى استيعاب سوق الأوراق المالية الجزائرية لمعايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي "SCF"

الدولية للتقارير المالية، بحيث يتوجب الإطلاع على كل التغيرات والتعديلات التي تطرأ على هذه المعايير، إذ يتوجب تعديل المعايير المحلية دائما بالتوافق مع المعايير الدولية.

- العمل على الاستفادة من تجارب الدول السبّاقة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتشجيع التبادل المعرفي في هذا المجال.

- الاهتمام أكثر بموضوع الإفصاح المحاسبي وتكييفه مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، نظرا لما يحققه هذا الأخير من تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار في الأدوات المالية، بشكل يسمح بتحقيق مستوى الإفصاح الكاف على الأقل.

- تعزيز دور شركات الوساطة المالية لما لها من دور في توجيه المستثمرين ونشر ثقافة الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

- الاهتمام أولا بنشر ثقافة الاستثمار في البورصة والثقافة البورصية لدى الجمهور، لأنه يمثل أساس انطلاق الاستثمار في سوق الأوراق المالية قبل الاهتمام بالمعلومة المحاسبية.

خاتمة: وبما أن سوق الأوراق المالية تختص بجمع الأموال من الوحدات التي لديها فائض وتوجيهها للوحدات التي تعاني من عجز مالي عن طريق طرح مجموعة من الأدوات المالية، وهذا عن طريق سماسرة ومؤسسات مالية عاملة في هذا المجال، وحتى تتمكن سوق الأوراق المالية من تحقيق الهدف من وجودها، فإنه من الضروري أن تعمل جميع الأطراف المكونة لها على أن تتصف بالكفاءة، والتي تعني سرعة استجابة أسعار الأدوات المالية للمعلومات الواردة إلى السوق، والتي تتطلب توفر معلومات مختلفة وخاصة منها المتعلقة بالجانب المالي والمحاسبي التي توفرها النظم المعلوماتية المحاسبية في التقارير والقوائم المالية التي تصدرها الشركات، حيث تعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي تشجع وتجلب المستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ببعث الثقة في البيانات المالية لهذه الشركات والتقليل من درجة المخاطرة، وتقدير العائد المتوقع من الاستثمار في سوق الأوراق المالية. ولذا يجب تحسين نوعية هذه المعلومات، وهذا ما أدى إلى التأمل في تنشيط سوق الأوراق المالية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي SCF.

ولكن بالرغم من الأمل الكبير المعلق على تنشيط سوق الأوراق المالية الجزائرية بإتباع مبادئ النظام المحاسبي المالي SCF، إلا أن توجد العديد من الصعوبات والمشاكل التي تقف أمام استيعاب سوق الأوراق المالية لهذا النظام والاستفادة منه سواء الصعوبات المتعلقة بخصائص الاقتصاد الجزائري أو المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي في حد ذاته، الأمر الذي يتطلب العمل على التخلص من هذه الصعوبات وتوفير المناخ المناسب لتطبيق هذا النظام بإتباع مجموعة من الإجراءات الضرورية.

قائمة المراجع

1. حسن عبد الكريم سلوم – بتول محمد نوري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات، الفرص والأفاق المنعقد في جامعة الزرقاء الخاصة، أيام 10-11 نوفمبر 2009، الأردن.
2. صندوق النقد العربي، النشرات الفصلية متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.amf.org.ae>
3. كنوش عبد القادر، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مقال ضمن مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس.
4. محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.
5. ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني-دراسة مقارنة-، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 17/18 جانفي 2010.
6. نورالدين مزياني، أهمية تطبيق SCF لمتطلبات المعايير الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.
7. Samir Merouani; Le projet du nouveau system comptable algérien anticiper et préparer le passage, Mémoire en science de gestion, ESC, Alger, 2007/2008.